«اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) لجنة حكومية فيدرالية تابعة للولايات المتحدة، وهي لجنة مستقلة تحظى بتأييد من الحزبين (الجمهوري والديمقراطي) تعمل على رصد ممارسة الحق في حرية الدين والعقيدة خارج الولايات المتحدة بوجه عام. وتعتمد «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF)، التي أُنشئت بموجب أحكام قانون الحريات الدينية الدولية (IRFA)، على المعايير الدولية في رصدها الانتهاكات المتعلقة بحرية الدين والعقيدة خارج الولايات المتحدة، وتُقدِّم كذلك التوصيات المتعلقة بالسياسات إلى الرئيس ووزير الخارجية والكونغرس في الولايات المتحدة. كما أن «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) كيان مستقل ومنفصل ولا يمت بصلة بوزارة الخارجية الأمريكية. ويأتي التقرير السنوي للجنة لعام 2019 تكليلاً للعمل الدؤوب الذي قام به المفوضون وفريق من الموظفين المحترفين طيلة عامٍ كاملٍ لتوثيق الانتهاكات التي تحدث على أرض الواقع ولتقديم توصيات سياسية مستقلة للحكومة الأمريكية. وعلى الرغم من أن هذا التقرير السنوي لعام 2019 يشمل الأحداث الواقعة في المدة ما بين شهري يناير (كانون الثاني) إلى شهر ديسمبر (كانون الأول) عام 2018، إلا أنه يتضمن بعض الأحداث المهمة الواقعة خارج هذا الإطار الزمني. وللمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني هنا أو الاتصال مباشرةً بـ «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) على الرقم 202-523-3240.

العراق

النتائج الرئيسية: في عام 2018، ظلت أحوال الحريات الدينية في العراق تواجه تحديات كبيرة، مع تحسن طفيف، وإن كان هشًّا. فقد واصلت الحكومة العراقية عزوفها عن تأمين الأقليات الدينية والعرقية على النحو المناسب، أو استمرت في عجزها عن فعل ذلك. كما تجنبت الحكومة محاكمة السُّنَّة وأفراد العوائل المتهمين بدعم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، بينما أبقت على القيود التي تفرضها على الحريات الدينية، وعملت على إنفاذها، ومن ذلك قوانين ازدراء الأديان والتحيز إلى بعض الطوائف الدينية على المستوى الرسمي. وفي الوقت نفسه، ورغم تصريح القادة المحليين والدوليين، في أواخر عام 2017، بأن تنظيم داعش قد قُضِي عليه، ما يزال التنظيم يواصل عملياته في جميع أنحاء البلاد بإستراتيجية حرب العصابات بدلاً من إستراتيجية الدولة المسيطرة على الأرض بجيش مُنظَّمٍ مركزيًّا؛ وهو التحول الذي مكَّن التنظيم من زيادة عدد عملياته الخاطفة، مع المحافظة على تعبئة مقاتليه الذين يبلغ عددهم نحو 15 ألف مقاتل في العراق وحده. في الوقت ذاته، ما تزال الأقليات الدينية والعرقية، التي استهدفها تنظيم داعش بوجه خاص بإباداته الجماعية، مثل الأيزيديين والمسيحيين، تُعاني من لَبْسٍ مُخيفٍ فيما يتعلق بالأحوال القائمة وما إن كانت هذه الأحوال ستسمح لهم يومًا بالعودة إلى ديارهم. ويتبدى هذا اللبس على أشده في المناطق التي حُرِّرت من قبضة تنظيم داعش، أو تلك المناطق الواقعة في المحافظات الشمالية التي ظلت لوقتٍ طويلٍ موضع نزاعٍ بين حكومة إقليمية كردستان (KRG) والحكومة الاتحادية في بغداد، مثل سنجار وسهول نينوى وكركوك. ومن ثَمَّ، كان عدد العائدين إلى ديارهم من الأقليات الدينية النازحة أقل بكثير من العائدين من السُّنَّة والشيعة الذين فروا من ديارهم مع اشتداد قوة تنظيم داعش في عام 2014. فلم يَعُد من بعض الطوائف، ومنهم طائفة الأيزيديين الذين فر منهم ما يزيد عن 200 ألف شخص من منطقة سنجار، سوى عدد قليل من النازحين داخليًّا في عام 2018؛ حيث بقي معظمهم في مخيماتهم ينتظرون إعادة إعمار ديارهم واستعادة الأمن فيها. وقد أجرى وفد من اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCIRF)، في مارس (آذار) 2018، زيارةً إلى الأقاليم التي تخضع للإدارة المشتركة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، وذلك لتقييم أحوال الحريات الدينية فيها.

وبناءً على تلك المخاوف، فإن «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» ((USCIRF، في عام 2019، تضع حكومة العراق مُجدَّدًا في الفئة (2) لديها، وذلك لتورطها في انتهاكات الحريات الدينية أو تغاضيها عنها، وهي الانتهاكات التي يُستوفَى بوقوعها ركن واحد على الأقل من أركان معيار «الانتهاكات الصارخة والمستمرة والمُمَنْهَجَة»، الذي تُصنَّف على أساسه أي دولة كـ «دولة مثيرة للقلق سياسيًّا» ((CPC، وفق «قانون الحريات الدينية الدولية» (IRFA). وترى اللجنة الأمريكية

للحريات الدينية الدولية (USCIRF)، أيضًا، أن تنظيم داعش لم تعد له «قوة سياسية أو سيطرة إقليمية كبيرة» داخل العراق، في المدة التي يشملها هذا التقرير، ولا يستوفي من ثَمَّ الشرط القانوني الذي يستحق بموجبه التصنيف بوصفه «كيانًا مثيرًا للقلق على نحو خاص» (EPC)، فيما يتصل بانتهاكات الحريات الدينية، وذلك بموجب التعديلات التي أُجريت على قانون الحريات الدينية الدولية (IRFA) في ديسمبر (كانون الأول) 2016. بيد أن تنظيم داعش، وفق ما تراه اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCRIF)، ما يزال مستوفيًا هذا الشرط القانوني فيما يتصل بسيطرته الإقليمية وأعماله التي يُجريها في سوريا. وتُوصِي اللجنة، من ثَمَّ، بتصنيفه على أنه «كيان مثير للقلق على نحو خاص» (EPC).

التوصيات المقدمة إلى الحكومة الأمريكية

- التعجيل بصرف المساعدات الأمريكية لإعادة تأهيل المناطق المحررة من قبضة داعش، ودعم الاستقرار فيها، من أجل تسهيل عودة الطوائف النازحة منها والمستضعفين، وغيرهم من الجماعات التي استغل تنظيم داعش انقساماتهم الدينية والعرقية، وهي المساعدات التي تُقدَّم جزئيًّا بموجب أحكام قانون الإغاثات الطارئة والمساءلة فيما يتعلق بالإبادات الجماعية في العراق وسوريا لعام 2018 (P.L. 115-300).

- حث الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة إقليم كردستان على حل النزاعات القائمة بينهما بشأن الموازنة والنفط والمناطق المتنازع عليها تسويةً سلميةً، ومنها التأخير الطويل الأمد في تطبيق أحكام المادة (140) من الدستور العراقي؛ وهي النزاعات التي أعاقت قدرتهما على مواجهة تهديد داعش مواجهةً كاملةً، مع السماح للجماعات النازحة – بمن فيهم الأقليات الدينية والعرقية – بالعودة إلى ديارهم.

- حث الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة إقليم كردستان على منع مصادرة الطوائف المهيمنة لمنازل الأقليات الدينية والعرقية وممتلكاتهم، مع تقديم الدعم القانوني، وغيره من المساعدات، إلى الحكومتين كلتيهما لوضع إطار قابل للتنفيذ لتسوية نزاعات الملكية التي ما تزال قائمة بين مختلف الطوائف منذ أمد بعيد.

- التشديد في جميع المساعدات العسكرية أو الأمنية المقدمة إلى الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان على ضرورة تحقيق التكامل التام بين قوات الأمن لديهما لتُجسِّد، على نحو أفضل، تنوع النسيج الديني والعرقي في البلاد، مع إجراء التدريبات للوحدات المستفيدة من تلك المساعدات على المعايير الدولية لحقوق الإنسان وكيفية معاملة المدنيين، خاصة الأقليات الدينية.

وينبغي للكونغرس الأمريكي أن:

- يدعم التشريعات التي تهدف، على وجه التحديد، إلى فرض عقوبات على الفصائل التي تديرها إيران داخل قوات الحشد الشعبي، خاصة جماعتا عصائب أهل الحق وحركة حزب الله النجباء اللتان ارتكبتا أعمال عنف طائفية في كل من العراق وسوريا، مع بذل الجهود الدقيقة لاستعادة الأمن والاستقرار بقيادة الحكومة في جميع أنحاء العراق.

معلومات مرجعية

العراق
الاسم الرسمي كاملاً: جمهورية العراق
نظام الحكم: جمهوري برلماني اتحادي
عدد السكان: 40,194,216 نسمة
الديانات / المذاهب التي تعترف بها الحكومة: الإسلام، والمسيحية، والصابئة المندائية، والبهائية، والزرادشتية، والبوذية، والهندوسية، واليهودية، والديانات الشعبية
الديموغرافية الدينية:*
95-98% مسلمون (64-69% شيعة، 29-34% سنة)
1% مسيحيون
<1% أخرى (أيزيديون، وصابئة مندائيون، وبهائيون، وزرادشتيون، وبوذيون، وهندوس، ويهود، وأتباع الديانات الشعبية)
* بناءً على التقديرات المجمعة من كتاب حقائق العالم الصادر عن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، وكذا وزارة الخارجية الأمريكية.

ظل العراق، خلال المدة التي يشملها هذا التقرير، يُواجِه تحديات خطيرة. فقد أبقى تنظيم داعش على جهوده الدفاعية، وتخلى ظاهريًّا عن استعادة سيطرته المباشرة على الأراضي العراقية على المدى القصير. على أن مقاتليه، الذين ما تزال أعدادهم تتراوح على وجه الاحتمال ما بين 20 ألف إلى 30 مقاتل ينتشرون عبر العراق وسوريا، قد لجأوا إلى تكتيكات ما قبل عام 2014، وذلك باعتمادهم الهجمات الضيقة النطاق كجزءٍ، على ما يبدو، من إستراتيجية طويلة الأجل للحفاظ على قدرات التنظيم الحربية من خلال تجنب المواجهات العسكرية الواسعة النطاق مع القوات العراقية أو الكردية أو الدولية. ووفق ما تُفيد به فرق العمل التي تتابع أحداث الصراع عن كثب، وتُوثِّقها، مكَّنت هذه الإستراتيجية تنظيم داعش من تنفيذ ما لا يقل عن 75 هجومًا في العراق شهريًّا طوال عام 2018، مع احتفاظ التنظيم بحضوره، ولو بقوة أقل من ذي قبل، خاصة في المناطق المتنازع عليها، أو تلك التي لا تتمتع بالحماية، والتي يكاد ينعدم الأمن فيها. أيَّ أن تنظيم قد تراجع مؤقتًا إلى الظل، ولكنه ما يزال يُشكِّل خطرًا جسيمًا يُحدق بالبلاد، خاصة بالأقليات الطائفية المستضعفة في شمال العراق، والتي كانت بالفعل هدفًا رئيسيًّا لبطش التنظيم منذ ظهوره عام 2014.

وقد زاد من تعقد المساعي المبذولة للقضاء التام على خطر داعش ما شهدته البلاد من أحداث وقعت في أنحاء أخرى منها. فقد واصلت عدة فصائل من القوات المشاركة في هذه المساعي في تباريها من أجل الهيمنة على المناطق المتنازع عليها في شمال العراق؛ وهي: قوات البشمركة الكردية، وقوات الحشد الشعبي المدعومة من إيران، ووحدات حماية الشعب الكردية التي وفدت من سوريا، إلى جانب قوات الأمن العراقية. وفي الجنوب، شهدت مدينة البصرة، في شهري يوليو (تموز) وسبتمبر (أيلول) من العام ذاته، احتجاجات واسعة ضد الفساد، وسوء الخدمات الحكومية، وردَّت الحكومة – بتأثير من إيران – بنشر فرقة كبيرة من قوات الأمن العراقية، في مسعى منها لتشديد سلطتها على فصائل قوات الحشد الشعبي الموجودة هناك. وقد هددت هذه الاضطرابات المدنية بالانزلاق إلى صراع أوسع بين الفصائل الشيعية، وصرفت انتباه الجيش عن تركيز جهوده على القضاء التام على تنظيم داعش، واستعادة الأمن في الشمال. على أن أسوأ تلك الاضطرابات قد خفت حدتها إلى حد كبير مع انقضاء المدة التي يشملها هذا التقرير.

في الوقت نفسه، ورغم تراجع حدة التوترات المُعلَنة مؤقتًا بعد استحواذ الحكومة الاتحادية العراقية على كركوك وغيرها من المناطق بعد الاستفتاء الذي أجرته حكومة إقليم كردستان على الاستقلال في عام 2017، أجرت الحكومة العراقية انتخاباتها في مايو (أيار) عام 2018، وأجرت حكومة إقليم كردستان انتخاباتها في أكتوبر (تشرين الأول)، وهي الانتخابات التي جاءت بقيادات جديدة وبرلمان جديد لدى كل من الحكومتين. على أن عام 2018 قد انقضى، ولم تزل بعض المناصب شاغرة لدى الحكومتين كلتيهما، مع استمرار مفاوضات تقاسم السلطة لدى كُلٍّ منهما بوتيرة بطيئة، وهو ما زاد من تعقد مسائل استعادة

الأمن، وإعادة الإعمار بعد داعش، وقدرة القيادة على متابعة تنفيذ الحلول الطويلة الأجل لمعظم المشكلات العويصة التي يُعاني منها العراق فيما يتعلق بأحوال الحريات الدينية وغيرها من المسائل المُتَأَزّمة.

ورغم كل هذه التحديات، شهد العراق تقدمًا متزايدًا في المساعي المبذولة لتلبية الاحتياجات الإنسانية الحرجة التي تُعاني منها الطوائف المُهدَّدة والمُستضعَفة في البلاد. ففي مايو (أيار)، عيّن «أنطونيو غوتيريس» (António Guterres)، الأمين العام للأمم المتحدة، السيد «كريم أسد أحمد خان» مستشارًا خاصًا له، ورئيسًا لفريق التحقيق المكلف بتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم (2379)؛ وهو القرار الذي أُصدِر في عام 2017، ويقضي بتفويض فريق تحقيق بمساءلة تنظيم داعش، وذلك بجمع الأدلة على ما ارتكبه التنظيم من جرائم حرب، أو جرائم ضد الإنسانية، أو إبادات جماعية، وتحريزها، وحفظها في العراق. وقد أعلن الفريق، في وقت لاحق، أنه يخطط لبدء عمله على أرض الواقع في العراق في مطلع عام 2019.

على أن جميع ما تقدَّم ذكره لا يمكن فهمه على أكمل وجه إلا بوضعه في سياق أعم؛ أي بالنظر إلى ما يشهده العراق من توترات وعنف طائفي منذ أكثر من 15 عامًا، وهي التوترات التي أثرت سلبًا في أوضاع حقوق الإنسان والحريات الدينية في البلاد. فقد أسهمت هذه الأجواء الطائفية الطويلة الأمد في ظهور تنظيم داعش في شمال العراق ووسطه في عام 2014. وما تزال الظروف ذاتها قائمة في عام 2018، رغم أن التنظيم – كقوة احتلال غاصبة – قد هُزِم في العام الماضي. فقد أدت محاباة الرئيس الأسبق صدام حسين للسُّنَّة، وانحياز رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي إلى الشيعة، إلى حدوث الانقسامات بين أكبر طائفتين في البلاد، مع انعدام الثقة بينهما إلى حد كبير. وتفاقمت هذه التوترات بمرور الزمن. ومع أن رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي قد أبدى شيئًا من الاستعداد لعكس سياسات سلفه الطائفية المُعلَنة، إلا أنه لم يُحقِّق نجاحًا كبيرًا، خلال الأعوام الأربع التي قضاها في منصبه، في معالجة هذه التوترات المعقدة التي ما تزال تتغلغل في أعماق المجتمع العراقي، وحكومته، ومؤسساته، وقوات أمنه. فما زالت طائفة السُّنَّة تنظر بعين الشك إلى الحكومة ذات الأغلبية الشيعية؛ وذلك فيما يتعلق بقدرة هذه الحكومة على حماية السُّنَّة أو أخذ أصواتهم بجديَّة فيها. ويصدق الأمر ذاته، أيضًا، على موقف الشيعة من السُّنَّة، إذ يتشكك كثير منهم في دعم السُّنَّة، خلال مدة وجودهم الوجيزة في السلطة، دعمًا صريحًا أو ضمنيًّا لتنظيم داعش، بل من الشيعة من يتهم السُّنَّة اتهامًا بذلك.

إلى جانب ذلك، لا تُخفي الأقليات الدينية، بما فيها الطائفتان الأيزيدية والمسيحية، شكوكها في مدى استعداد الحكومة العراقية وقدرتها على حمايتها من بطش الجماعات المسلحة من السُّنَّة والشيعة، بما فيها تنظيم داعش والعناصر الطائفية من قوات الحشد الشعبي، خاصة أن الحكومة العراقية ما تزال تعزف – أو تعجز – عن وضع هذه الجماعة الأخيرة تحت قيادة قوى الأمن الداخلي. ومع أن الحكومة العراقية قد حرصت على استعراض دعمها لحقوق الأقليات منذ عام 2017، خاصة في محافظة نينوى، ورغم مواصلة حكومة إقليم كردستان تقديم ملاذ آمن نسبيًّا للنازحين من أبناء الأقليات، إلا أن كثيرين منهم ما يزالون يتشككون في أن الحكومة العراقية تضع على رأس أولوياتها فكرة الحريات الدينية وحقوق الإنسان.

أوضاع الحريات الدينية في عام 2018

الأقليات الدينية ونزوح طال أجله: كانت أعداد أصغر الطوائف الدينية في العراق، والتي تشمل الكاثوليك والمسيحيين الأرثوذكس والبروتستانت والأيزيديين والصابئة المندائيين، قد تضاءلت على نحو كبير، حتى قبل ظهور تنظيم داعش. وقد استمر هذا الانخفاض في أعدادهم منذ ظهور التنظيم في العراق عام 2014. أما الخطر الأكبر، الذي يواجهه العراق في هذا الشأن، فهو فقدانه مكونه المجتمعي من المسيحيين القدامى، وهي الطائفة التي انخفض عددها على نحو كبير خلال الأعوام الخمسة عشر الماضية؛ فعدد المسيحين في العراق في الوقت الراهن، بحسب ما أفاد به القادة المسيحيون، أقل من 250 ألف مسيحي، بعدما كان عددهم مليون وأربعمائة ألف مسيحي وفق تقدير صادر عام 2003. ورغم الدعوات التي أطلقها زعماء ومؤسسات دولية لحث المسيحيين العراقيين على البقاء في بلادهم، واصل كثير منهم الفرار من موطنهم الذي مزقته الحرب شمالي غرب العراق. في الوقت ذاته، يدعي زعماء الأيزيديين أن عدد أبناء طائفتهم يتراوح ما بين 400 ألف و500 ألف

شخص، بمن فيهم أكثر من 3 آلاف شخص اختطفهم تنظيم داعش في عام 2014، وما يزال مكان وجودهم مجهولاً، في حين لا يزيد أبناء الطائفة الكاكائية عن 300 ألف شخص. أما الصابئة المندائيون، فتتراوح أعدادهم، على وجه الاحتمال، ما بين ألف إلى ألفين، في حين لا يزيد عدد البهائيين عن ألفين.

وما يزال أبناء الطائفة الأيزيدية، التي تحمل أتباعها في منطقة سنجار، بمحافظة نينوى، العبء الأكبر من أعمال الإبادة الجماعية التي ارتكبها تنظيم داعش بدءًا من منتصف عام 2014، نازحين كُليًّا تقريبًا من ديارهم؛ إذ ما يزال معظمهم في مخيمات النازحين داخليًّا في منطقة دهوك، في حين يُقيم بقيتهم في خيام متداعية فوق جبل سنجار. وحتى نهاية المدة التي يشملها هذا التقرير، ظلت يد الترميم أو إعادة الإعمار بعيدة عن مدن الأيزيديين وقراهم، في منطقة سنجار؛ فقد أعاق التنافس على السيطرة العسكرية، ما بين الفصائل المتناحرة من قوات الحشد الشعبي، ووحدات حماية الشعب الكردية السورية، والبشمركة، وقوات الأمن الداخلي، معظم الجهود المبذولة لإعادة الاستقرار، بما فيها إعادة بناء المنازل، والبنية التحتية، والأماكن التجارية، ودور العبادة.

أما المسيحيون الآشوريون والكلدانيون، فلم يَعُد منهم إلا عدد قليل إلى الديار، في سهول نينوى، كما رأينا في مدينة قراقوش التي احتفل فيها الآشوريون بعيد الفصح للمرة الأولى منذ عام 2014. على أن معظمهم لم يعودوا إلى ديارهم، بسبب عدم تجديد البنية التحتية، والخوف من فخاخ داعش، والذخائر التي لم تنفجر. كما أن المخاوف المستمرة من انبعاث تنظيم داعش حالت دون عودة النازحين المسيحيين إلى الموصل أو القرى التابعة لها اجتماعيًّا واقتصاديًّا. وهي المخاوف الأمنية التي رددها ممثلو الحكومة والمجتمع، مرارًا وتكرارًا، في أثناء زيارة وفد اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية إلى المنطقة في مارس (آذار) 2018.

وبينما تُعَدُّ القضايا المذكورة سلفًا الأشد تأثيرًا من بين التحديات التي لا تعد ولا تحصى مما تواجهه الأقليات الدينية والعرقية في العراق، إلا أنه ما يزال هناك عدد من العقبات الأخرى التي أسهمت، وإن على نحو ثانوي، في تردي هذا المشهد الاجتماعي الذي كان ينبض بالحيوية في سالف الأيام. وتتمثل بعض هذه التحديات على نحو مباشر فيما خلفته حملة تنظيم داعش الباطشة من ظلالٍ، فقد أتى مقاتلو التنظيم، خلال تراجعهم عامي 2016 و2017، على الموارد الزراعية لكثير من المجتمعات الريفية شمالي غرب العراق، فطمسوا الآبار، وأهلكوا البساتين، ودمروا البنية التحتية. ولم يَعُد هنالك الكثير من سبل العيش الكريم التي من شأنها أن تستدعي عودة كثير من أبناء تلك المجتمعات الزراعية، ومنهم على سبيل المثال أبناء القرى ذات الأغلبية الأيزيدية. في الوقت ذاته، تقف المئات من الأيزيديات، التي أُطلِق سراحهن من أسر داعش، ما بين المطرقة والسندان؛ ذلك أنهن قد وضعن أطفالاً حملن بهم نتيجة اعتداء مقاتلي التنظيم عليهن جنسيًّا عندما كن في الأسر. وتُواجِه هؤلاء النساء، من ثَمَّ، مخاطر النبذ في مجتمعاتهن، وإن كان زعماء تلك المجتمعات يُصِرون على أن بإمكان هؤلاء النساء العودة إلى ديارهن، وإن لم يكن ثمة مكان لأطفالهن، الذين يُحتمَل أن يكونوا مئات، ممن وُلِدوا لآباء غير أيزيديين حملت منهن هؤلاء النساء خلال الإبادات الجماعية التي تعرض لها الأيزيديون. وبسبب فساد الحكومات وإهمالها للموارد المائية لسنوات وسنوات، نزح كثير من الصابئة المندائيين من موطنهم التقليدي جنوبي العراق، إلى أماكن أخرى أقل تلوثًا داخل البلاد أو خارجها كُلِيَّةً؛ ذلك أنهم يعتمدون في شعائرهم على المياه الجارية الطاهرة.

الانتهاكات التي ارتكبها تنظيم داعش: في شهر ديسمبر (كانون الأول) عام 2017، أعلن رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي أن العراق قد بات مُحرَّرًا بكامله من تنظيم داعش، وذلك بالتعاون مع قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة للقضاء على تنظيم داعش، لكن فلول داعش، الذين لاذوا بالاختباء، واصلوا في عام 2018 تنفيذ عملياتهم المسلحة الضيقة النطاق، إلى جانب الاغتيالات، والهجمات بالقنابل اليدوية الصنع، في مناطق كثيرة من البلاد. وكان من بين أهدافهم الجيش العراقي وقوات الشرطة، سواء كانوا في ميادين القتال أو في منازلهم، وكذا أعيان القبائل والقرى، الذين تحدوا داعش في أثناء احتلاله لأراضيهم، ونقاط التفتيش والدوريات التابعة لقوات الحشد الشعبي، إلى جانب المدنيين في المناطق الحضرية شمالي العراق، مثل الأسواق والمطاعم، وغير ذلك. ومع أن هذه الهجمات قد ركزت على ضرب الأهداف العسكرية، والثأر من أعيان السُّنَّة

والشيعة، إلا أنها تُشير إلى الخطر القائم المستمر المتمثل في امتلاك تنظيم داعش للموارد والمقدرات والدوافع اللازمة له ليُعيد جمع صفوفه وشن حملات الإبادة الجماعية والبطش بمن يرى فيهم أعداءً له من الشيعة، والأيزيديين، والمسيحيين، وغيرهم من أبناء الشعب العراقي.

ولا تقتصر الأمور على ذلك؛ فما يزال العراق ينوء بأثقال أخرى من تركة داعش القاسية. فما يزال في قبضة التنظيم، على الأرجح فيما بقي له من جيوب قليلة في الأراضي التي كان يسيطر عليها في سوريا، أكثر من 3100 أيزيدي، من أصل 6400 فردٍ وقعوا في أسره في عام 2014. كما تواصل الحكومة والمنظمات الإنسانية، في الوقت ذاته، جهودها للكشف عن المقابر الجماعية لضحايا داعش، بمن فيهم الأيزيديون، والمدنيون من الشيعة، وجنود الجيش العراقي. فمنذ شهر نوفمبر (تشرين الثاني) 2018، عثرت الأمم المتحدة على 202 مقبرة جماعية، منها 95 موقعًا على الأقل في محافظة نينوى، وبقيتها في مناطق كركوك، وصلاح الدين، والأنبار، التي كانت في قبضة داعش ذات يوم. وتحتوي هذه المقابر الجماعية، وفق ما أوردت التقارير، على رفات ما يصل إلى 12 ألف ضحية، عُثِر على بعضهم في مقابر كانت تضم نحو ثمانية قتلى، بينما عُثِر على الآخرين في حُفَر كبيرة ضمت آلاف الجثث.

الانتهاكات التي ارتكبتها الحكومة العراقية: ما تزال الحكومة العراقية وقوى الأمن الداخلي، منذ العام الماضي، بعد استعادة الموصل من سيطرة داعش، تنظر بعين الشك الشديد إلى السُّنَّة. وقد منعت الحكومة العراقية العوائل، التي يُشتبَه في أن لها علاقة بتنظيم داعش، من حقهم في العودة إلى ديارهم، بل زجَّت ببعضهم في «معسكرات احتجاز عوائل داعش». وما يزال المراقبون الدوليون يعثرون على أدلة على عمليات إعدام نُفِّذت، خارج نطاق القانون، بحق بعض السُّنَّة في مدينة الموصل ومحيطها، في عام 2018، بعد أشهر من سقوط المدينة في قبضة القوات العراقية والدولية أواخر عام 2017. وفي خلال عام 2018، أيضًا، وردت تقارير من مصادر مختلفة بشأن تعجيل الإجراءات وتجاهل الأصول القانونية والأدلة في المحاكمات التي أجرتها المحاكم الجنائية العراقية في إدانتها لآلاف من السُّنَّة بتهمة الانضمام لصفوف داعش أو دعمه، إذ بلغ عدد المُدانين نسبة قدرها 98% ممن قُدِّموا إلى تلك المحاكمات. ولعل المحاكم العراقية لم تستطع تحقيق المساواة في الفصل ما بين الحالات الفردية، نظرًا لتنوع الحركيات الاجتماعية والدينية والفكرية، التي أدت إلى ظهور داعش، وشدة تعقدها. ورغم ذلك، لم تبذل الحكومة العراقية، في عام 2018، جهدًا كبيرًا، فيما يبدو، بشأن إبداء التزامها بتحقيق العدالة الانتقالية، التي من شأنها أن تعزز سيادة القانون، وبوضع إطار للمصالحة يمكن معه كسر دائرة العنف الطائفي المُفرغة هذه. وذلك رغم تشديد الزعماء المحليين، والنشطاء السياسيين، والمحللين الدوليين، على حد سواء، على ضرورة معالجة الحكومة العراقية لمظالم السُّنَّة، لمنع انبعاث داعش، أو تجدد العنف الطائفي بصور أخرى.

مشكلات أخرى فيما يتعلق بالحكومة العراقية: أجرت الحكومة العراقية، في شهر مايو (أيار) 2018، الانتخابات في جميع أنحاء البلاد؛ وهي الانتخابات التي جاءت، في مطلع شهر أكتوبر (تشرين الأول)، بإدارة جديدة برئاسة رئيس الوزراء عادل عبد المهدي والرئيس برهم صالح، في انتقال سلمي للسلطة إلى حد كبير، وإن جاء متأخرًا. وينظر كثير من الناس إلى الزعيمين الجديدين بوصفهما خيارات تصالحية نسبيًّا من شأنها أن تنأى بالبلاد عن السياسات المُفرِطة الطائفية التي تبناها نوري المالكي الذي تولى رئاسة الوزراء من عام 2006 حتى عام 2014، وكذا عن مركزية حكومة حيدر العبادي، التي استُنفِدت مدتها إلى حد كبير في الصراع مع تنظيم داعش. وفي إشارة محتملة إلى أن الحكومة قد لاحظت تزايد الاهتمام الدولي بوضع الأقليات الدينية والعرقية في البلاد، أقرَّ مجلس الوزراء في شهر ديسمبر (كانون الأول) عام 2018 قانونًا جديدًا أُعلِن بموجبه أن يوم 25 ديسمبر (كانون الأول) عطلة وطنية احتفالاً بعيد الميلاد لدى المسيحيين العراقيين. كما قضت المحكمة الاتحادية العليا، في شهر يناير (كانون الثاني) من العام ذاته، بضرورة رفع تمثيل الأيزيديين في البرلمان من مقعد واحد إلى خمسة مقاعد، بما يُجسِّد التركيبة السكانية على نحو متناسب. لكن البرلمان تقاعس عن إنفاذ هذا الحكم قبل الانتخابات التي أُجريت في العام ذاته. وكانت مسألة زيادة التمثيل هذه، من ثَمَّ، واحدةً من الشواغل المُلحَّة التي أعرب عنها زعماء الأقليات الدينية والعرقية إلى وفد اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCRIF)، في أثناء الزيارة التي أجراها الوفد في مارس (آذار) 2018.

ورغم هذه التطورات الإيجابية المبدئية فيما يتعلق بانتقال السلطة في البلاد، ما تزال أوضاع الحريات الدينية في العراق تُواجِه تحديات بالغة الخطورة. فقد تجاهلت الحكومة، إلى حد كبير، شكاوى المسيحيين الآشوريين والكلدانيين بشأن المصادرة غير القانونية لأراضيهم بعد نزوحهم المؤقت عقب ظهور داعش، رغم ورود التقارير بشأن الاستيلاء غير المشروع على تلك الأراضي، ومحاولة إعادة تسجيل أكثر من 300 عقار مملوك للمسيحيين في محافظة نينوى. على أن الملكية، في العراق، قضية عويصة، إذ تمتد كثير من نزاعات الملكية إلى عقود مضت سعت فيها حكومة صدام حسين البعثية إلى تغيير التركيبة السكانية في الشمال المعروف بأغلبية سكانه الكردية، عنوةً ليصبح الشمال ذا أغلبية عرقية عربية. وزاد تعقد الأوضاع مع أزمة النازحين داخليًّا؛ وهي الأزمة التي ظهرت في المناطق التي كانت في قبضة تنظيم داعش من عام 2014 إلى عام 2017، حيث سعت العوائل المسيحية إلى العودة إلى ديارها لتكتشف أن بعض ممتلكاتها صارت مطلبًا للسُّنَّة من العرب أو الأكراد.

وتواصل الحكومة العراقية، زيادةً على ذلك، منع الطوائف الأخرى أو الأفراد من التعبير بِحُرية عن معتقداتهم أو ممارسة شعائرهم. فما يزال «قانون بطاقة الهوية الوطنية» الصادر 2015 مُعضِلةً تواجه الأقليات العراقية؛ إذ تقتضي المادة (26) منه تسجيل هوية مَنْ كان أحد أبويه مُسلِمًا على أنه مسلم. كما أن هذا القانون يُشدِّد القيود القائمة التي لا يستطيع المسلم بمقتضاها تغيير ديانته في بطاقة هويته بعد اعتناقه ديانةً أخرى. وقد صرح قادة الطوائف المسيحية بأن العوائل المُسجَّلة رسميًّا على أنها عوائل مسلمة، وإن كانت تمارس المسيحية في الواقع، قد فرت لتجنب تسجيل أبنائهم كمسلمين، وبقي أبناؤهم من ثم دون مستندات تثبت هويتهم، ويحدث هذا الأمر في بعض الأحيان لكن ليس على الدوام. ويظل هذا القانون نافذًا، رغم الوعود المتكررة من الحكومات العراقية المتعاقبة منذ عام 2015 بإعادة النظر فيه. وقد اتخذت الحكومة، في الوقت نفسه، الإجراءات القانونية ضد مَن وردت التقارير بشأنهم أنهم ملحدون، ومن ذلك الأمر القضائي، الذي أصدرته إحدى المحاكم، في شهر أبريل (نيسان) 2018، بالقبض على أربعة من هؤلاء بتهمة «الترويج لفكرة عدم وجود الله». كما شدَّد نائب وزير العدل، حسين الزهيري، مجددًا على إصرار الحكومة المستمر على أن البهائية ليست ديانة مشروعة؛ وذلك خلال حوار له مع لجنة القضاء على التمييز العنصري، التابعة للأمم المتحدة. وبذلك، يلفت الزهيري الانتباه مجددًا إلى القانون رقم (105)، الذي ما زال البهائيون يُمنعون بموجبه من العمل؛ وذلك منذ أن أصدرته حكومة البعث الأولى في عام 1970.

مشكلات تتعلق بحكومة إقليم كردستان: للمناطق الخاضعة لسيطرة حكومة إقليم كردستان تاريخها كملاذٍ آمنٍ لكثير من أبناء الأقليات الدينية والعرقية في شمال العراق؛ وهو ما رأيناه مؤخرًا مع أزمة داعش، وإن كان هذا التاريخ يمتد إلى فترة العنف الطائفي فيما بعد عام 2003. وقد بذل المسؤولون في حكومة إقليم كردستان جهودًا كبيرة للترويج لأرضهم بوصفها ملاذًا للتسامح الديني والعرقي. وقد فر كثير من أبناء الأقليات إلى تلك المناطق، واستقروا فيها، عقب ظهور تنظيم داعش، وهناك وجدوا لأصواتهم، التي لم تحظَ بالاهتمام الذي تستحقه لدى الحكومة المركزية في العراق، ثقلاً خاصًّا لا سيما فيما يتعلق بالحكم المحلي وعمليات اتخاذ القرار لدى حكومة إقليم كردستان. كما كانت هناك مساحة متسعة للحريات الدينية لدى حكومة إقليم كردستان، حتى قبل الاشتباكات التي وقعت بينها وبين بغداد في عام 2017، في أعقاب الاستفتاء العاثر بشأن استقلال الأكراد. وبقيت هذه المساحة متسعة، لم يُنقَص منها شيء، في أثناء الأشهر التي تخللتها تلك الاشتباكات.

ولكن ما تزال الأقليات الدينية، التي تعيش في إقليم كردستان، تواجه تحديات قانونية. وتتمثل واحدة من أخطر هذه التحديات في مسألة النزاع على ملكية الأراضي، وهو ما يُذكِّرنا بالقضايا المماثلة في المناطق التي تخضع لإدارة الحكومة الاتحادية. وبالنظر في العراق، نجد أن الهوية الدينية والعرقية غالبًا ما ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالفضاء الديني أو المجتمعي، كأن تكون إحدى القرى موطنًا لأجيال متعاقبة من العوائل المسيحية الكلدانية، أو العوائل «الشبكية» من الشيعة، أو مزارًا يتوافد عليه المتعبدون من الأيزيديين في مناسباتهم الدينية. وفي هذه الأحوال، خاصةً في شمال العراق، يمكن للسيطرة على الأرض، والطرق التي تُعالِج السلطات بها الخلافات بشأن ملكيتها، أن تترك أثرًا مباشرًا في شعور أي طائفة من الطوائف بالاحتواء الاجتماعي والديني، أو شعورها بالتهميش على عكس ذلك. وقد أبلغ أبناء الطوائف المسيحية، على وجه التحديد، عن الاستيلاء على أراضٍ ومنازل لهم في محافظة دهوك، ولم تكن هذه البلاغات دائمًا عن ممتلكات فر منها هؤلاء في أثناء نزوحهم المؤقت مع اشتداد

أزمة داعش. ولعل هذه المسائل في إقليم كردستان، كما هي الحال في الأراضي الخاضعة لسيطرة الحكومة الاتحادية، انعكاس مباشر لعقودٍ من الفساد والنزاعات على مستوى البلاد حول الهوية العرقية وتسجيل الأراضي، وغيرها من التعقيدات التي يمتد تاريخها إلى ما قبل حصول إقليم كردستان على الحكم الذاتي في شمال العراق.

السياسة الأمريكية

شرَّعت الولايات المتحدة عددًا من التدابير الأساسية بشأن الأزمة التي تواجهها الأقليات الدينية والعرقية في العراق. ففي يناير (كانون الأول) عام 2018، أعلنت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) عن دعمها المرتقب لهذه الطوائف، تحديدًا، بمبلغ قدره 55 مليون دولار أمريكي، من أصل 75 مليون دولار أمريكي كانت الوكالة قد تعهدت فعليًّا بصرفها للمساعدات في إعادة الاستقرار إلى العراق من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). وفي شهر أكتوبر (تشرين الأول) من العام ذاته، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية عن دفعة أخرى قدرها 178 مليون دولار أمريكي يُزمَع صرفها للأغراض ذاتها. وختامًا، أقرَّ الكونغرس الأمريكي، في شهر نوفمبر (تشرين الثاني)، مشروع القانون (H.R. 390)، والذي يُعرَف أيضًا باسم قانون الإغاثات الطارئة والمساءلة فيما يتعلق بالإبادات الجماعية في العراق وسوريا لعام 2018، والذي وقَّعه الرئيس دونالد ترامب ليدخل حيز النفاذ في الشهر التالي. وينص هذا القانون على أن تنظيم الدولة الإسلامية «مسؤول عن الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وغيرها من الفظائع المرتكبة في حق الأقليات الدينية والعرقية في العراق وسوريا، بمن فيهم المسيحيون والأيزيديون والشيعة، وغيرهم من الجماعات الدينية والعرقية». ويُوجِّه هذا القانون، كذلك، السياسات الأمريكية إلى ضرورة المساعدة في تلبية «الاحتياجات الإنسانية، وكذا الحاجة إلى تحقيق الاستقرار والانتعاش» لدى تلك المجتمعات، وكذلك دعم جهود الحكومات والمنظمات غير الحكومية لمحاسبة أعضاء داعش على ما تقدم ذكره. وقد جاءت هذه التدابير تجسيدًا لسياسة الولايات المتحدة والتزاماتها المالية الجادة للتصدي للمحن التي عانت منها الأقليات الدينية والعرقية في العراق في الأعوام القليلة الماضية.

وكان أعضاء فرق الإغاثة والزعماء الدينيون في العراق قد أعربوا، في وقت سابق، عن قلقهم المتزايد من أن الطوائف العراقية المحتاجة لم يصلها بالفعل إلا القليل من تلك الأموال والمبادرات الموعود بها. على أن نائب الرئيس الأمريكي «مايكل ر. بنس» (Michael R. Pence) قد أبدى اهتمامًا خاصًا بضرورة المضي قُدُمًا في المبادرات الرامية إلى دعم الأقليات العرقية والدينية المضطهدة في العراق دعمًا مباشرًا عن طريق زيادة المساعدات الخارجية الأمريكية، مع ضرورة التنسيق مع المؤسسات الدينية والمحلية. وفي شهر يوليو (تموز) عام 2018، أعلن نائب الرئيس الأمريكي، في أثناء الاجتماع الوزاري لتعزيز الحرية الدينية عن مبادرة أمريكية جديدة لمساعدة ضحايا الفظائع التي ارتكبها تنظيم داعش؛ وهو الإعلان الذي أسفر عن إطلاق برنامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) لإنقاذ ضحايا الإبادة الجماعية والاستجابة لضحايا الاضطهاد (GRPR)، في شهر يوليو (تموز) من العام ذاته، مع مضاعفة إجمالي المساعدات لأكثر من 239 مليون دولار أمريكي لدعم الأقليات العرقية والدينية المضطهدة في العراق. إلى جانب ذلك، أوفد وزير الخارجية الأمريكي «مايكل ر. بومبيو» (Michael R. Pompeo)، في شهر أكتوبر (تشرين الأول)، السيد «ماكس بريموراك» (Max Primorac) إلى القنصلية الأمريكية العامة في أربيل بصفة المبعوث الأمريكي الخاص للإشراف على تنفيذ برنامج مساعدات الأقليات.